



مركز الدراسات والبحوث الإنسانية - مدني -

المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج

فاطمة إكتم
باحثة في العلوم الاجتماعية

دراسات

دراسة منشورة بالعدد 54
من مجلة رهانات

المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج

فاطنة إكتم
باحثة في العلوم الاجتماعية

من الحقول المعرفية، ومنذ منتصف السبعينيات أصبح مصطلحا سائدا في النقاش العام في الدول الغربية حول الرهانات المتعلقة بالتعدادات المهاجرة. صار مفهوم الاندماج ملتبسا، وشحن بعدة أفكار وحمولات فكرية وسياسية وايدولوجية. فكل تيار أو حزب في الغرب يعتمد إلى تأويل اندماج المسلمين في المجتمعات الغربية وفق مرجعية خاصة به.

جاء في لسان العرب، أدمج في الشيء إدماجا واندمج اندماجا : إذا دخل فيه¹. وترد كلمة (Intégration) بمعنى دمج، توحيد، تكامل عضوي². وفي اللاتينية تعني كلمة اندماج «كلية وكاملة»، واندماج شيء، جسم، مجتمع... يعني أصبح واحدا أو جزءا لا يتجزأ، فالمفهوم لا ينطبق على الجزء بل على الكل³. كما يجب إزالة أي التباس بين مفاهيم الدمج والاندماج والاستيعاب،

لم يكن نشاط المهاجرات أو عملهن على جدول الأعمال، في بداية الهجرة، وظلت النساء المغاربيات مهمشات في عملية الإنتاج. مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات هاجرت النساء في إطار مستقل من أجل العمل أو من أجل الدراسة. وفي كل مرحلة سواء تعلق الأمر بدول الهجرة القديمة كفرنسا وبلجيكا وهولندا، أو دول الهجرة الجديدة كإسبانيا وإيطاليا، واجهت النساء عالما جديدا وممطا جديدا من العيش، تعاملن معه وفق قدراتهن الثقافية والاجتماعية والنفسية، فإلى أي حد استطاعت المغربية المهاجرة أن تندمج داخل مجتمع الاستقبال؟ وما هي مظاهر هذا الاندماج؟ وما هي أهم التحديات التي واجهتها النساء ببلدان المهجر، من أجل ذلك؟

- مفهوم الإندماج

ينتمي مفهوم الاندماج إلى العديد

عرفت الهجرة النسائية تطورا في أبعادها الكمية والنوعية عالميا ووطنيا، بعد أن كانت محصورة في إطار التجمع العائلي الذي أقرته مجموعة من البلدان الأوروبية مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين، حيث كانت تهاجر العديد من النساء المغاربيات وأطفالهن لأسباب اجتماعية وثقافية. وستشهد الهجرة النسائية بعد ذلك تصاعدا ملحوظا مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من نفس القرن، خاصة نحو دول الهجرة الجديدة كإيطاليا وإسبانيا، مع بروز دوافع جديدة مقترنة بالتحويلات الراهنة للمجتمعات العالمية على المستوى السوسيو اقتصادي/ثقافي. هكذا مالت الهجرة نحو التأيث، فأصبحت النساء تهاجرن بشكل فردي، ولم تعد هجرتهن تعتمد على الالتحاق بالزوج فقط.

الهوامش

1 - ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، المجلد الثاني، ج 16-17، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ. ص. 1420.

2 - المنهل، م.س. ص. 665.

3 - خيما مارتين مونيوث، الإسلام والمسلمون في إسبانيا، ترجمة كنزة الغالي، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2008، ص. 24.



فهاته المفاهيم الثلاث ليست متعادلة، وتقوم على فلسفات مختلفة جدا، وتعود إلى مرجعيات متنوعة في علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد... ويتم تعريف الاستيلا ب على أنه القبول الكامل من قبل المهاجرين لمعايير المجتمع المستقبل، وتشرب ثقافته، والانقياد لقيمه. بينما يعرف الدمج (Insertion) بوضع شيء بين أشياء أخرى أو إيجاد مكان في مجموع، والإدماج هدف أدنى يعني استقبال الأفراد الذين يعززون العودة مرة أخرى إلى ديارهم، ومن هنا يتم التركيز على الحفاظ على الهوية وعلى علاقات المهاجر مع ثقافته الأصلية. ويعبر الاندماج عن الطاقة والمقدرة على المواجهة والتبادل في حالة مساواة وتشارك (مبادئ وقيم وقوانين ومبادئ وتعامل) بين كلا الطرفين المهاجر ومجتمع المستقبل. فالاندماج إذن هو ذلك المنحى التدريجي الذي يمكن الوافدين الجدد من أن يصبحوا فاعلين نشطين في الحياة الاقتصادية والمواطنية والثقافية والزوجية لبلدان الاستقبال⁴.

استطاع مفهوم الاندماج توليد مفهوم آخر وهو مفهوم التمييز، والذي ظهر في القاموس العادي للعمل العام في فرنسا في أواخر التسعينيات، ويفهم « التمييز» على كونه «معاملة سيئة بسبب الأصل الحقيقي أو المفترض» للأشخاص، وتعتبر بذلك مكافحة التمييز بمثابة أحد المحاور المهمة لسياسة الاندماج، كما أصبح المفهوم موضع نقاش في الأوساط الفكرية والسياسية

تميزت فترة التجمع العائلي وتأسيس الأسر كمرحلة مهمة من مراحل الهجرة، بالانتقال من هجرة مؤقتة إلى استقرار دائم في أوروبا، وغير وصول الأزواج والأطفال ثم ظهور الجيل الثاني، من طبيعة الجاليات المغربية في أوروبا الغربية، إذ لم يعد الأمر يتعلق بعمال مهاجرين معزولين كثيري التنقل، يقطنون أساسا في غرف الضيوف أو الإيجار. لقد تحول المهاجرون إلى جاليات ضخمة بنسائها وأبنائها تقطن أساسا في مساكن متواضعة.

كان المغاربة يستقرون في الأحياء القديمة التي غادرها أصحابها الأصليون، أو في وحدات سكنية على هوامش المدن الكبرى عرفت باسم كيتو (Ghetto)، أي ذلك المكان المنزوي عن المدينة والمنفصل عنها بحزام الفقر والتهميش. وتستعمل الكلمة للدلالة على مجموعة الأحياء الجديدة التي تحاصر المدينة والتي يتراكم ويعزل فيها المهاجر من كل القوميات، حيث الفقر والبطالة والعنف.

والجموعية، وتم اقتراح مكافحة التمييز في السياسات العامة، وأصبحت هي الكلمة التي يلتف حولها عدد كبير من الباحثين في مقابل شعارات « المواطنة» و «الاندماج»⁵

يساعد الوقوف عند مفهوم الاندماج ومقارنته، انطلاقا من مفاهيم أخرى كمفهوم الاستيلا ب أو الذوبان على تتبع المسار التاريخي لهجرة المرأة المغربية، المنظور لها كفاعلة إيجابية في الإدماج، وناقلة القيم الثقافية بامتياز. فهل استطاعت المرأة المغربية أن تندمج في المجتمع الغربي؟ وما هي مظاهر هذا الاندماج؟ وهل استطاعت الحفاظ على القيم الخاصة بموطنها الأصل؟ أم انقادت بشكل تام لقيم المجتمع المسيطر؟ أم أنها تعيش نوعا من الازدواجية بين ثقافتين، تؤثر بشكل أو بآخر على الرغبة في الاندماج؟

-بروز إشكالية الاندماج

دراسة : المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج

ويشير المصطلح بكل تجلياته إلى واقع الهجرة خلال المرحلة الأولى من استقرار الأُسْر، حيث كان المهاجرون لا يتمتعون بامتيازات تمنحهم إياها حكومات دول الاستقبال، إذ يلتجأون غالباً لتأسيس جمعياتهم الخاصة، وأماكن متواضعة للعبادة، ويعملون على تطوير نسيج

من المشاريع المبنية على الانتماء » الإثني⁶.
كان للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها فرنسا وسائر مجتمعات الاستقبال الأخرى مع منتصف السبعينيات، نتائج شديدة الأهمية في تهميش قطاع هام من المهاجرين،

وأصبحت الأحياء المنعزلة مسرحاً للعنصرية⁷، وللصراع بين قوات الأمن (التي أصبحت في بعض الأحيان الممثل الوحيد للدولة بهاته المناطق) ومجموعات من الشباب المهاجرين من الجيل الثاني الذي يكن شعوراً متعاضماً بالكرهية للمجتمع الفرنسي بأكمله،

الهوامش

4 - خيما مارتين مونيوث، م.ن. ص. 25، انظر أيضاً : مشروع يورميدي2 (2011 - 2008) (EUROMED)، دراسة تم إعدادها بمساعدة الإتحاد الأوروبي وبدعم من الإدارة العامة للمعونة الأوروبية للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية ضمن برامج للتعاون في مجالات العدل والهجرة والأمن بين أوروبا ومنطقة جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط، الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي، جامعة سايكس، مركز الدراسات السياسية الدولية...، ص. 202.

- الإندماج بالنسبة لدوركايم، هو شكل من أشكال « التماسك الاجتماعي » الذي يعد بمثابة رابط يتيح الإندماج في مجتمع حديث يتميز « بالتضامن العضوي » الذي يشد أفراد المجتمع إلى بعضهم البعض. هذا التضامن ممكن من خلال دمج الأفراد في المجتمع عبر مؤسساته المختلفة (الأسرة، المدرسة، العمل، المجتمع السياسي...) كمجالات للإدماج. وتعتبر المدن الكبرى وأحزمة البؤس، المهاجرون، الأقليات العرقية والدينية، أماكن العمل... مثلاً لمشاكل الإندماج. انظر :

Ait Ben Lmadani Fatima, « Les femmes Marocaines et les vieillissement en terre d'immigration », Confluences-Méditerranée, 2001/4 N0 39, L'Harmattan, 2001, p. 82

6 - باولو دو ماص، فيسفاة الهجرة المغربية (2010-1959)، ضمن المغرب وأوروبا ستة قرون في نظرة الآخر، تعريب محمد بيضا، الرباط 2010، ص. 218. انظر أيضاً : بلقاسم البطاري، الهجرة المغاربية : وضعيتها الثقافية، علاقتها بالهوية ورهاناتها المستقبلية، دفاقر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد السابع، أكتوبر 2004، صص. 57-56.

7 - يعرف المشرع الفرنسي العنصرية أنها بمثابة تجليات « للتمييز والكرهية والعنف » تجاه شخص أو مجموعة أشخاص بسبب أصولهم أو انتمائهم إلى عرق أو أمة أو جنس أو ديانة معينة، وممارسة التمييز العنصري تنطلق أساساً من التشبث بمجموعة من الاختلافات، سواء الحقيقية أو المتوهمة التي يستعملها العنصري من أجل تبرير امتيازاته أو عدوانيته، وللعنصرية في فرنسا كما في باقي البلدان الأوروبية الأخرى جذورها الفكرية والتاريخية، التي تضرب في عمق المخيلة الأوروبية، وفي صلب هذه المخيلة يوجد الإلحاح على رؤية الآخر : الأسود، اليهودي، العربي... وتقييمه وترتيبه، ومرجعية هذه النظرة إلى الآخر تنطلق من فكرة : العالم الغربي سيد الكون والذي يحتكر التاريخانية، وذلك الآخر حيث الحضارات المحكوم عليها بالسكون أو إعادة الماضي. وهكذا تشكلت ثقافة توسعية مسيطرة تقوم على مركزية عرقية، وقد أصبح المهاجر بين الحريين العاليتين شيئاً فشيئاً هو ذاك الآخر الذي يحمل معه الأمراض والأوساخ.

إن العنصرية الموجهة ضد المهاجرين ليست ظاهرة حديثة في فرنسا، فخلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، كان عدد من الفرنسيين يتحدثون عن «الأجانب غير القابلين للاستيعاب من بولونيين وإيطاليين ويهود...» وفي كتاب لرايمون ميلي (Raymond Millet) صدر في 1938، يميز هذا الأخير بين الأجانب غير المرغوب فيهم من لاتينيين وسلافيين وبين أفضل المهاجرين من بلجكيين وسويسريين... إلا أن خصوصية الجالية المغاربية والمستمدة من العامل الثقافي (الإسلام) والعامل التاريخي (حروب الاستقلال) جعلت منها الجالية الأكثر تعرضاً للعنصرية. ولذلك فقد ارتبطت الاعتداءات الأولى على الجزائريين وما لذلك من علاقة بتطورات حرب التحرير الجزائرية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الدموية التي قمعت بها التظاهرة الجزائرية في باريس في 17 أكتوبر 1961. أصبحت العنصرية ضد المغاربيين تمتد في كل الأماكن الاجتماعية، وإن كانت أعمال العنف العنصرية ضد الممتلكات والأشخاص، قد ظلت مستقرة في نفس المعدل في سنة 1982 حيث تم تسجيل 53 حالة مقابل 64 في 1988 و 46 في 1987، فإن الإهانات المكتوبة أو الشفوية استمر مؤشرها في تصاعد كبير (77 في 1987 و 135 في 1988 تم 237 في 1989) وكما أشار تقرير «اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان » حول مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب برئاسة بول بوشي (Paul Boucher) في فبراير 1990، أن 80% من الأعمال العنصرية التي تم إحصاؤها في 1989 قد استهدفت مغاربيين، وفي نفس السياق تشير الباحثة (Mireille Elmalan)، أن من بين 20 أجنبياً تم اغتيالهم خلال سنوات 1986 و 1989 بدافع العنصرية، كان هناك شخصاً واحداً رومانياً، و الباقي كلهم من أصل مغاربي. انظر :

علي سكاك، المهاجرون المغاربيون في فرنسا وإشكالية الإندماج، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، إشراف : امحمد الداسر، 1993-1994، ص. 115-116-119.

محمد مصلح، تفاعلات الهجرة من الناحية الاجتماعية، ضمن سلسلة الندوات هجرة المغاربة إلى الخارج، لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2000، ص. 129-130.

ويحملة مسؤولية بؤسه، وبؤس الجيل الأول الذي استنزفت دولة الاستقبال قوته لبناء ذاتها، وأهدرت طاقات الأبناء عندما حرمتهم من العيش الكريم حتى في أبسط تجلياته على المستوى التعليمي، إذ لم يجد هؤلاء الأبناء المجتمع مفتوحا كما يرغبون، إضافة إلى أن بلد المهجر لم يهيئ لاستقبال الأسر القادمة للاستقرار.

ساعدت ظاهرة انتظام المهاجرين في تجمعات هامشية مستقلة، يديرونها بأنفسهم على تحقيق بعض متطلبات الهوية الثقافية لهؤلاء المهاجرين. إذ تشبث الجيل الأول بروابطه الإسلامية ورفض الانصهار في المجتمع الغربي، لعدم قدرته على استيعاب القيم الثقافية والاجتماعية الأجنبية، وجهل ثقافته الأصلية للأسس العلمانية التي تقوم عليها فلسفة الغرب، كما سعى إلى بلورة مطالب تكمن في صيانة حرية العقيدة وضمنان ممارسة الشعائر الدينية في بلدان الإقامة، عبر فتح مساجد للصلاة داخليا، في المعامل والوحدات الإنتاجية التي تشغلهم، مع مراعاة عدم انتشارها خارج جموع المهاجرين⁸. وتجدر الإشارة أن النساء اللواتي هاجرن من أجل لَمَّ شمل الأسر، كما هو الشأن بالنسبة لبلدان الهجرة القديمة، لم يستطعن خلال تلك الفترة، فرض أنفسهن كأطراف سياسية واجتماعية فاعلة داخل المجتمع الأوروبي، وظلت المهاجرة تعمل في الهامش ارتباطا بوضعيتها القانونية كتابعة لمشروع هجرة الزوج، مع غياب تام لحقوقها الفردية. هاته الوضعية

تكون عادة محفوفة بالمخاطر في حالة الانفصال أو وفاة الزوج، إذ يمكن أن تعرضها للطرد، مع فرص ضئيلة يمكن من خلالها الحصول على بعض الحقوق عبر عملية قانونية، قد تستغرق من سنة إلى أربع سنوات.

لقد تأسست سياسة الهجرة للدول الأعضاء على أساس نمطي يعتبر النساء أفرادا غير مستقلين، بل « ملاحق » لأزواجهن أو آبائهن، مما زاد في عزلتهن الاقتصادية والاجتماعية. فما هي أهم الخصائص والسمات المميزة للنساء الرائدات المهاجرات في إطار لم الشمل؟

المهاجرات الرائدات ومسألة الاندماج

كانت معظم الأسر المهاجرة خلال السبعينيات ذات مستوى اجتماعي بسيط، وجل نساء الجيل الأول، غير مؤهلات للعمل خارج البيت، ومعظمهن كن أميات⁹. حافظت المهاجرات على نفس أدوراهن ببلد الانطلاق كربات بيوت، حيث كن يتعهدن أبناءهن بالرعاية والتربية متشبتات بوظيفة الإنجاب التي خولت لهن مداخيل إضافية إلى جانب منح البطالة، وقد تجاوز معدل الإنجاب لديهن خمسة أطفال، وبذلك حافظن على سمات العائلات الممتدة. كما عاشت نساء الجيل الأول من المهاجرات حالة خضوع تام للضغط العائلي، منفصلات عن المجتمع الغربي، متشبتات بهويتهن الدينية، وبالمقابل

عملن على خلق ظروف اجتماعية كالتي كن يعشنها في بيئتهن القديمة، بنسج روابط مع الجيران من نفس القبيلة أو العائلة، شمل هذا المحيط الجارات والسيدات اللاتي يتحدثن نفس اللغة، أو اللهجة، وينتهي الأمر بإقامة شبكة للترابط. وتتطور العلاقات بين النساء المهاجرات بطريقة تدريجية، من نواة الأسرة المركزية إلى تكوين مجموعة من الأصدقاء من جنسيات مختلفة، تجمع بينهن الغربة والحنين إلى الوطن.

سعى رب الأسرة خلال هاته المرحلة إلى تحسين دخله باعتماد الساعات الإضافية بنفس العمل أو خارج أوقات الشغل، وظلت الوظائف التي يشغلها دوما هامشية وفي بعض الأحيان غير مرتبة، كالعمل في المقاهي والمعامل والضيعات الفلاحية... أما مشاركة النساء في سوق الشغل خلال السبعينيات فقد اتسمت بالضعف بسبب تهميشهن الاجتماعي، وضعف أو انعدام المستوى التعليمي لدى أغلبهن، إضافة إلى الجهل بلغة بلد الاستقبال، كما اضطرت بعض المهاجرات إلى أن يشتغلن في أعمال ثانوية وغير مرثية لا تحتاج إلى تأهيل مهني عال من أجل دعم دخل الزوج¹⁰.

تعاملت نساء الجيل الأول من المهاجرات، مع مرجعيات مختلفة عن مرجعيات بلدهن، وظلت لديهن مجموعة من الحيثيات هامشية كمسألة الملابس ولغة الآخر وثقافته، وفي الوقت الذي استنفذ فيه الذكور جل أوقاتهم

دراسة : المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج

أصبحت تربطهن وتقربهن من أهل البلد أكثر فأكثر، حتى وإن ظل المجتمع الغربي يتقبلهن بحذر، وسيقبل توسع خجل في هياكله، وسيجعل توسع شريحة المهاجرات الجدد (اقتصاديات، طالبات...)، مع تباين مستوياتهن الثقافية وفتاتهن العمرية، من نهاية القرن الماضي، مرحلة أكثر أهمية فيما يخص تفاعل المهاجرة مع المجتمع الجديد، حتى وإن بدا الوسط الذي قبل الآباء العاملين بشكل مؤقت غير مستعد

يرجع كذلك للمسار الذي فرضته عليهن الهجرة، فمهاجرات الجيل الأول هاجرن ليس لأجل تحقيق رغبات خاصة بهن، ولكن من أجل الأزواج والأبناء. إلا أن النموذج التقليدي للهجرة المرتكز على صورة المرأة المسلمة السلبية المهاجرة إلى أوروبا والمحاصرة في ضواحي المدينة، سيتحطم شيئا فشيئا مع ظهور الجيلين الثاني والثالث من المهاجرات، اللاتي بدأن شق الطريق بكل ثقة وحرية، وبخطى ثابتة مقارنة مع الجيل الأول، فاللغة

في العمل، خاضت النساء في ظل الأمية والروابط التقليدية معركة صامته من أجل العيش في مكان الإقامة حيث كان أكبر أملهن هو النهوض بواقع حال أبنائهن، والكثير من شباب الجيل الثاني والثالث من المهاجرين يدينون بالفضل لأمهاتهم¹¹.

عانت المهاجرات الرائدات في عموم هجرتهن من الإضطهاد والإستغلال وعدم الإستقرار، وشكلن مجموعة مهمشة ومقصية في البلد المضيف. هذا الإقصاء

الهوامش

- 8 - . لحبيب أنفاذ، بعض مظاهر من حقوق الإنسان في بلاد المهجر، ضمن الهجرة المغربية والعولمة : المهاجر في سياق التنمية ، دفاثر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغربية، ع7، أكتوبر 2004، ص. 35.
- 9 - . كان الأميون يشكلون حوالي 50% من المهاجرين قبل سنوات 1960، كما كان للاغلاق الحدود أثرا انتقائيا منذ 1974، مما ساهم في تغيير هاته النسبة وأصبحت لا تمثل سوى 20% أثناء النصف الثاني في عقد السبعينيات، وقلت النسبة فيما بعد إلى 10% من المهاجرين.
- وعلى سبيل المقارنة فقد بلغت نسبة الأمية لدى النساء الحضريرات 88% خلال سنة 1960، و 57% في سنة 1982. أما بالنسبة للمرأة القروية فقد بلغت هاته النسبة ما بين 99% و 95% خلال نفس الفترة على التوالي. وفيما يخص نسبة الأمية عند أرباب الأسر من النساء فقد بلغت 91.9% في سنة 1991، و58.5% عند الرجال في نفس السنة. انظر :
- محمد مغاري، البعد الديمغرافي للهجرات، ترجمة أنور مغيت، الهجرة المتوسطة، مشروع تعاون بشأن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الوافدين والهجرة وحركة الأشخاص، تمويل المفوضية الأوروبية، برنامج ميدا (AMED)، تقرير 2005، ص. 185.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مقاربة لواقع المرأة بالمغرب، المكتب التقني الكونفدرالي للتعاون، تطوان، ص. 45.
- 10 - . فاطمة مسدالي، واقع المرأة القروية بدول المهجر، مجلة البادية المغربية، ع3، 2009، ص. 88- 89. انظر أيضا :
- لبنى البكاري الوضعية الإجتماعية للمرأة المسلمة في بلاد المهجر، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة، وحدة الشريعة والقانون، إشراف : حسن الزاهر، جامعة القرويين، 2003-2004، ص. 79.
- 11 - . تشكلت في السبعينيات من القرن الماضي، أولى جمعيات النساء الأجانب من أصل متوسطي وخاصة من المغرب، كانت هاته الجمعيات تضم بشكل أساسي طالبات ومفكرات شابات ومنفيات سياسيات وناشطات يساريات. وقد تأثرت هاته الحركة بالمناخ الوطني والدولي، وانتشرت في أوروبا وخاصة في فرنسا في إطار معارض(يدعم حركات التحرر الوطني والاحتجاجات الطلابية) ومساند للنضالات السياسية والاجتماعية في بلدانهم الأصلية، ينصب اهتمام هاته الحركات على النضال السياسي تم يأتي بعد ذلك اهتمامها بالنساء المهاجرات. وفي ظل هذا المناخ نشأت جمعيات العمال المهاجرين، حيث انضم هؤلاء إلى التنظيمات النقابية. بقي النضال من أجل الإستقلال حاضرا في الأذهان كمصدر إلهام للنساء في نضالهن من أجل المشاركة الكاملة في الحياة العامة، والتصدي للقوى السياسية التي تنادي بعودة الناشطات إلى بيوتهن وإعطائهن دورا ثانويا بعد التحرير، وظهرت هاته الجمعيات كطرف رافض للمجتمع الذكوري، كما أن اهتمامها بوضع النساء المهاجرات لم يكن غائبا عن برامجها، وإن لم تعطه الأولوية. من أمثال هاته الحركات التي كانت تقودها نساء المغرب العربي : جمعية النساء المغربيات (1972-1978) و مجموعات النساء المغربيات (-1979 1982)، المتكونة من طالبات وأعضاء الإتحاد الوطني لطلبة المغرب... قامت بالنضال المزدوج من أجل حقوق المهاجرات بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، غير أن عددا قليلا من النساء المهاجرات في إطار لم الشمل، من كن يقمن بدور هام في تنظيمات الهجرة، لأن صورة العامل المهاجر كانت تمثل غالبا الذكر، بينما تشكل النساء فقط زوجات العمال المهاجرين. وإن كانت النساء حاضرات في هاته التنظيمات بنسبة 40% من السكان الأجانب وفقا لإحصاء الرسمي في سنة 1975، فأغلبهن يتشكلن من الإسبانيات والإيطاليات أما مهاجرات المغرب العربي فقد جئن في المرتبة الثالثة. انظر: يوروميد للهجرة 2، م.س. صص. 268-269-270-271-272.

لاستقبال الأبناء بشكل نهائي، وقد دخلت هاته الأجيال في تساؤلات حول الهوية والاندماج... ورفضت كل أشكال العنصرية والعداء والإقصاء.

الأجيال الجديدة من المهاجرات وقضية الإدماج

تشبت الجيل الأول بروابط الهوية الإسلامية، ورفض الانصهار في المجتمعات الأوروبية، كما لم يكن أيضا قادرا على استيعاب القيم الثقافية والاجتماعية الغربية مما يبرر صعوبات اندماجه. بينما اختارت أجيال الهجرة التي ازدادت بأرض المهجر، اتباع سبل الاندماج في مجتمع المستقبل، لقدرتهم على التواصل الحضاري والثقافي واستيعابهم للقيم السياسية الغربية، ولإطلاعهم أيضا على الآليات القانونية والسياسية لحقوق الإنسان التي توفرها الدساتير الأوروبية وتقرها المواثيق الدولية. وارتباطا بالأرض التي ولدوا فيها، اختار أبناء وبنات الجيل الثاني والثالث جنسية دول الميلاد، حيث مكنهم هذا المركز القانوني الجديد من اكتساب حقوق المواطنة والاندماج في الحياة العامة. ورغم ذلك فالمهاجرات يواجهن مجموعة من التحديات، فهن يعشن تعددا ثقافيا وتداخلا بين القيم وتصارعا، حيث الاضطراب بين قيم الأسرة المسلمة وقيم المجتمع المضيف، مما يولد صراعات داخل الأسر، يبرز هذا التناقض بين الفاعلين في التنشئة الاجتماعية، فالمعايير التي تمررها

المؤسسات التعليمية تختلف عن تلك التي تسود داخل الأسرة ولا يحكمها نفس الإطار المرجعي، مما يفسح المجال لتمظهر عدة مشاكل على مستوى القيم والنماذج الثقافية¹². وقد اندرجت الصراعات بين الآباء من الجيل الأول والأبناء تحت هذا الإطار من العلاقات، فالآباء متأثرون بطريقة التفكير الناقلة لسلوكيات مستلهمة من الدين والتقاليد، والبنات المتشبعات بثقافة البلاد المستقبلية، يطمحن في نفس الآن إلى مزيد من التحرر من قبضة الأسر.

ظهر من خلال استبيان آراء فتيات مغربيات في فرنسا، أن علاقتهن بآبائهن تشوبها التوترات والصراعات، كما توجد صعوبة اتصال وتواصل بين الطرفين، فصورة الأم التي تعيش معها البنت في البيت لا تشبه صورة الأم الغربية، كما أنها تفتقد إلى القدرات الثقافية التي تساعد الفتاة على حل مشاكلها كمرافقة، وأب تطغى عليه ملامح الهيمنة، تزداد قسوة الآباء تجاه بناتهم مع بلوغ سن حرجة، أمام الخطر الذي يهدد شرف العائلة بسبب العلاقة الجنسية خارج إطار الزواج، خاصة مع غير المسلم. وقد يظهر الآباء تشددا على خروج الفتيات للأنشطة الخارجية وعلى علاقات بناتهم مع أصدقائهن والانصياع لما هو ممنوع من مصادقة الذكور¹³. إن الممارس لمثل هاته السلطة الأبوية، ينتمي في غالب الأحيان للجيل الأول من الآباء، بينما ساندت الأم سلطة الأب دون اعتراض عليها في الغالب، لأنها تمثل

الصورة النمطية للمرأة الخاضعة لسلطة الذكور. وأحيانا يتأثر الابن بسلطة الأب، فيصبح للإخوة أيضا سلطة على شقيقاتهم.

تعيش الأسرة المهاجرة حالة من التناقض بين تشريع تحرري، ونموذج أسري تقليدي يميل إلى أن يحيا من جديد عبر الهجرة. ويكفي أن نتذكر أن التعداد المغربي المهاجر في هولندا والذي ينحدر بأغلبية ساحقة من منطقة الريف في شمال المغرب، التي تعرف بمحافظتها، يترجم في صورة حماية مفرطة للمرأة وإبقائها في المنزل بعيدا عن أنظار الرجال، ومنع الفتيات من ارتياد المدارس، وترد مجموعة من النماذج مفسرة لهذا النوع من الرقابة الذكورية، عبر دراسات متعددة.

تشير فاطمة مسدالي في إحدى دراساتها، إلى حالة «نادية» التي تصرح بقولها: «زوجي لا يريد أن أعمل خارج البيت، ولا يمكن أن أخرج دون إذنه، منعني من ربط علاقات مع نساء أخريات سواء كن مغربيات أو هولنديات، وعرقل رغبتني في تعلم اللغة الهولندية خوفا من الأفكار التحررية،... أنا بالنسبة له هنا في هولندا من أجل خدمته وخدمة الأولاد». وتضيف «نادية»: «منعني زوجي من متابعة برامج التلفزيون الأجنبي، ومنحني الحق فقط في متابعة البرامج المغربية من خلال قناة المغربية».

وقد تأثر الابن أيضا بطباع الأب، تقول «نادية»: «ابني رغم اندماجه وانفتاحه على المجتمع الهولندي منع

دراسة : المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج



إخوته من ربط صداقات عميقة مع زميلاتهن المغربيات والهولنديات خوفا من التأثر بسلوكهن التحرري... وهو يتتبع دائما الأماكن التي يذهبن إليها (المدرسة، الجامعة...)»¹⁴.

إن النمطين المتناقضين اللذين تعيشهما المهاجرات، يدفعان أحيانا، ببعض الفتيات إلى التمرد على تقاليد العائلة، فينسلخن كليا عن الثقافة العربية الإسلامية، ومنهن من يتخلى عن كفالة الأسرة حين بلوغ سن الرشد، وتختار الفتاة الحياة الفردية على غرار النمط الأوروبي،

لكن ذلك لا ينفى وجود حالات متعددة من الأسر، تعبر عن استعدادها التام للاندماج بمجرد ما تستوفي شروطه، وتصبح العملية ميسرة أكثر. وترد في بعض الدراسات عدة نماذج استطاعت فرض ذاتها داخل مجتمعات الإستقبال، حيث كان للمدرسة، والحصول على الجنسية، والزواج المختلط... دور كبير في هاته العملية¹⁵. وفي الواقع كلما زاد اندماج المهاجرات في مجتمع الإستقبال، كلما أصبح للهوية الدينية طابع فردي

وخاص. الروحانية بممارسات اجتماعية مرتبطة بالعلاج والتبادلات الاقتصادية...

كانت هاته الممارسات الدينية لنساء الجيل الأول في إطار محدود (أسري أو في الجوار)، أي في علاقة داخلية مع الدين. أما بالنسبة للجيل الثاني والثالث من المهاجرات المتعلّقات في ثقافة المساواة والديمقراطية، فترى معظم الفتيات أنهن مسلمات بالوراثة أو الإنتساب، لا يستطعن ممارسة الدين بطريقة عميقة، بسبب جهلن بالقرآن وباللغة العربية، وإن كن يحترمن العديد من الشعائر

اختلفت علاقة المهاجرات حسب الأجيال بالممارسات الدينية، فقد كان للجيل الأول من النساء المهاجرات علاقة خاصة بالإسلام. وبما أن أغلبهن كن أميات، فقد ملن أكثر لممارسة « إسلام شعبي» إن صح التعبير، وقد كونت النساء المهاجرات في السبعينيات والثمانينيات مجموعات للعبادة والصلاة جماعة، وأضحت المجموعة مفتوحة أمام النساء المسلمات (جزائريات ومغربيات وتونسيات...)، وتوجت هاته التجمعات

الهوامش

12 - لبنى البكاري، م.س. ص. 74.

13 - يوروميد للهجرة 2، م.س. ص. 292-293.

14 - Fatima Mesdali, « La vécu de la femme immigrante marocaine en Hollande», Quarante ans d'émigration marocaine en Hollande, Bilan et perspectives, Actes du colloque, organisé par l'institut Universitaire de la recherche scientifique et l'institut Néerlandais du Maroc-NIMAR, Rabat, 14-15 mai 2009 , 1ère édition, Kawtarprint, 2010, pp. 123-124

انظر أيضا : . يوروميد للهجرة 2، م.س. ص. 209.

15 - يوروميد للهجرة 2، م.س. ص. 200-201.

الدينية كالصوم في رمضان والاحتفال بالأعياد الإسلامية... ومن الفتيات من يرفض ارتداء الحجاب كسلوك ديني، يحاول أن يفرضه بعض الآباء على البنات، ومنهن من رفضن التحرر على النمط الأوروبي، ورأين في ارتداء الحجاب استعادة لهويتهم كمسلمات.

إن الحجاب الذي ارتدته الأمهات والجندات لم يكن ليسبب أي مضايقات، وكان يشير إلى أن المهاجرات من الجيل الأول يواصلن العيش حسب عادات بلدهن الأصل. أما الحجاب الذي أصبحت ترتديه الفتيات المولودات في بلدان الاستقبال وغيرهن من الجيل الجديد من المهاجرات، فقد أصبح يطرح مجموعة من الإشكاليات¹⁶.

تبدو فرنسا الأكثر تشددا اتجاه الرموز الدينية في المؤسسات المدرسية العلمانية، وقد انفجرت قضية دوت أصداؤها في فرنسا كلها في أوائل 1989م بسبب موضوع الحجاب في إحدى المدارس في شمال باريس، حيث اتخذ مدير المؤسسة قرارا بعدم قبول ثلاث فتيات مسلمات في فصل الدراسة بسبب ارتدائهن الحجاب، وقد اعتمد في قراره على منشور وزاري صدر سنة 1937 يوصي « بالحفاظ على التعليم العام بمنأى عن الدعاية الدينية وعن الدعوة إلى نشر الأديان»، الفتيات هن مغربتان وأخرى تونسية، أعمارهن تتراوح ما بين 14 و 15 سنة، ومن المفارقات أنهن يحملن الجنسية الفرنسية.

أصبحت هاته القضية، قضية رأي عام

أدت إلى انقسام شديد داخل المجتمع الفرنسي، بين تيار يهتف بعلمانية الدولة، وآخر يؤمن بحرية العقيدة والحرية الفردية... وقد انتهت بانتصار المدافعين عن العلمانية وخلع الفتيات حجابهن. رأى البعض في ذلك انتصارا للقيم الفرنسية الأصلية، وخدمة للمرأة المسلمة كي تتخلص من عبوديتها، ومنعا لانتشار الدعوة الإسلامية في المدارس وفي الحياة العامة¹⁷.

ازداد الجدل حول الحجاب والنقاب بالخصوص في فرنسا وبلجيكا، وطرحت قضية منع النقاب، جنبا إلى جنب مع الرموز الدينية الأخرى في 2004 في فرنسا، مسألة إمكانية التعايش بين مجموعة من المفاهيم المتناقضة، فالمشكلة ليست في تنازع القوانين بقدر ما تعبر عن تنازع وتضاد الثقافات، فمثل هاته الصعوبات لا تعترض المهاجرات الأوروبيات اللائي تحكمن في بلدان المهجر ثقافة موحدة في الغالب. وقد أظهر التحقيق الذي أجرته ميشال تريبات سنة 1995م، أن الفتيات المهاجرات لا يندمجن بصورة بارزة مضاهية للذكور، كما أن البنات الجزائريات يندمجن في المجتمع الفرنسي على وجه أحسن مقارنة مع غيرهن من المغاربيات، بالنظر إلى المقاييس المعتمدة في ذلك (المدرسة، المسكن، الشغل، الزواج المختلط، لغة الخطاب...)، وذلك بعد البرتغاليات والاسبانيات وبمسافة كبيرة قبل التركيات، الأكثر خضوعا للحياة الجماعية، ولسلطة الزوج¹⁸.

وتواجه المسلمات اليوم في ألمانيا الأفكار النمطية الاستشراقية

الشائعة التي تنتشر في وسائل الإعلام وفي القوانين، فالإعلام يعمل على إعادة إنتاج الصور النمطية «للمرأة المسلمة»، المرأة التقليدية المسلمة «المقهورة»، والمرأة المسلمة «الخطرة» التي تشكل «كل من أصوليتها الدينية (متمثلة في حجابها) وخصوبتها الزائدة تهديدا كبيرا»¹⁹. وغيرها من الأفكار المسبقة التي ترى بأن المسلمات غير جديرات بالحقوق والحرريات التي ناضلت من أجلها النساء ذوات البشرة البيضاء، لأن ثقافتهن الأصلية على سبيل المثال، تحث على العنف، وتمنح للزوج حق تأديب زوجته، وأن النساء هن من يخترن القهر والإيذاء طواعية، لأنهن اعتدن التأديب والإيذاء البدني. ومن ناحية القوانين فهناك كثير من الأحكام القضائية والتشريعات المثيرة للجدل، ساهمت في توفير إطار قانوني للتضييق على الحريات الدينية والشخصية مثل (حكم غطاء الرأس). وكان لهذه القوانين تأثير كبير على المسلمات في مجالات العمل المتعددة، وأضحت تشكل أمثلة صارخة للتمييز على أساس الجندر والعرق والدين²⁰.

كان من الطبيعي أن يتمخض عن التواجد النسوي المكثف بدول المهجر، ظهور مشاكل قانونية نتيجة تنازع القوانين المنظمة للعلاقات الأسرية وانعكاساتها على استقرار الأسرة المغربية. كما شكلت وضعية الهشاشة التي توجد عليها العاملات المغربيات، أحد المؤشرات التي تعبر عن مدى حقيقة اندماج المهاجرة في بلدان الاستقبال.

دراسة : المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج

إن المرجع الأساس لقانون الأحوال الشخصية، هو الشريعة الإسلامية، مما يعني أن هناك وجود تناقض حاصل بين المرجعيتين. فتعدد الزوجات مثلا الذي يقبله الشرع ترفضه القوانين الغربية، ويتعرض من يبقي على أكثر من زوجة واحدة على ذمته إلى عقوبات رادعة منها السجن²². أما فيما يخص مسألة الإرث، فأغلب الأوروبيين يرون في قضية الميراث مبررا لدنو وضع المرأة، وإن برر مغزى هذا التشريع في الدين الإسلامي، الذي يأخذ بعين الاعتبار الأعباء المضاعفة التي تقع على عاتق الرجل، في حين يرى

لاحقا) يسمح بعدة امتيازات للذكور، كالسماح بتعدد الزوجات، الطلاق الذي يقره الزوج بشكل انفرادي، عدم المساواة في الإرث...

إن المرجع الأساس لقانون دول الاستقبال، يعود إلى المعاهدات الدولية والاتفاقيات التي أبرمت بين الدول الأعضاء، وأصبحت بمثابة قانون عام، هاته المعاهدات اهتمت بالفرد عامة، وبالمرأة خاصة، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، الذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين²¹.

- المهاجرات أمام التحديات القانونية المتضاربة

تواجه المهاجرات المغربيات المقيمات بأوروبا عدة مشاكل قانونية، مردها أساسا تنازع القوانين الأوروبية ومقتضيات قانون الأحوال الشخصية المغربي، هذا التنازع ناجم عن اختلاف في المرجعيات، فالتشريعات المدنية الأوروبية تشترط المساواة بين الرجال والنساء في حين نجد قانون الأحوال الشخصية (قبل التعديلات التي عرفتها مدونة الأسرة

الهوامش

16 - يوروميد للهجرة 2، م.س. ص. ص. 301-300-299-298.

17 - شريف الشوباشي، هل فرنسا عنصرية؟ إشكالية الهجرة العربية والإسلامية في أوروبا، الأهرام التجارية، القاهرة، 1992، ص. ص. 164-163.

- إن أبرز الاتهامات التي يلقيها الفرنسيون والأوروبيون بصفة عامة، في كل حديث عن الإسلام، هو وضع المرأة في ضوء تعاليم الدين، حيث يرون أن المرأة في الإسلام تمثل كائنا مضطهدا، يعتبر مواطنا من الدرجة الثانية، كما أن 76% من الفرنسيين، حسب تقرير نشرته صحيفة لوموند المسائية بتاريخ 30 نونبر 1989، يؤمنون بأن خضوع المرأة وخنوعها هو سمة من سمات المسلمين، وبما أن المجتمع الفرنسي ناضل طويلا من أجل المساواة بين الرجل والمرأة، خلال نصف القرن الماضي، فقد أصبحت لديه فكرة إخضاع المرأة محط جدل ونقاش تثير ثائرة كل الفرنسيين، و يعتبر ذلك بمثابة عودة إلى الوراء، وإن من أبرز خصائص المجتمع الفرنسي والمجتمعات الغربية عامة، هي رفضهم التام أي إعادة نظر في المكاسب الاجتماعية والإنسانية التي تعد انعكاسا لتطور البلاد. انظر: شريف الشوباشي، ن.م. ص. ص. 160-147.

18 - جمعية الدراسات الدولية، منزلة المرأة في المغرب العربي والمتوسط، تونس، 2002، ص. ص. 35-34.

- كانت نسبة النساء المغربيات المتزوجات في إسبانيا بغير المغاربة، أكبر من نسبة الذكور، حيث بلغت 61% سنة 1994 و 60% في 1995. وخلال نفس السنوات المذكورة، من مجموع 8077 من المغاربة المتزوجين بأجنبيي 4.408 هن نساء و 3.669 رجال: أي بنسبة 54.5% مقابل 45.4% لكلا الجنسين على التوالي. انظر:

- Statistiques sur « La communauté marocaine résident en Espagne », Le mariage mixte dans les relations euro-maghrébin, op.cit, pp. 263-264.

19 - كاثرين كلاوزينج، تمكين النساء المسلمات في ألمانيا، ضمن كتاب النسوية والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح، تحرير أميمة أبو بكر، ترجمة راندا أبو بكر، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة، 2013، ص. 87.

20 - على سبيل المثال «أصدرت ثمان مقاطعات فيدرالية منذ عام 2003 ما يسمى بقوانين الحياد، التي تحظر على المعلمات في المدارس الحكومية ارتداء غطاء الرأس. وقد توسعت بعض المقاطعات في هذا القانون ليشمل العاملات في دور الرعاية والعاملات المدنيات في الشرطة والمحاكم والسجون، مستثنية بوضوح الرموز المرتبطة بالمسيحية واليهودية من ذلك الحظر». كما تقل فرص الطالبات اللاتي يدرسن في أي فرع من فروع الدراسة في الحصول على فترة تدريب أثناء الدراسة بسبب غطاء الرأس. انظر:

كاثرين كلاوزينج، تمكين النساء المسلمات في ألمانيا، ضمن كتاب النسوية والمنظور الإسلامي... م.س.د. ص. 88.

21 - لبنى البكاري، م.س. ص. 38. انظر أيضا:

22 - خديجة المضمض، هجرة النساء، الهجرة القسرية: النوع والنزوح، نشرة دورية، العدد 9، مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، 2001، ص. 18.

23 - اتضح للسلطات في فرنسا حين بدأت تطبيق قانون جمع شمل الأسر في أواسط السبعينيات وبداية الثمانينيات، أن بعض مواطني المغرب العربي العاملين قد جلبوا من بلادهم أكثر من زوجة دخلت بطريقة شرعية.

والنموذج الغربي، حيث تصبح المهاجرة منقسمة بين الرغبة في الحفاظ على أصالتها وهويتها التي هي نتاج إرث حضاري وتاريخي هائل، وبين حاجتها الملحة في الانفتاح على مجتمع الإقامة. وعموما فقد قامت الدول المغاربية بمجموعة من الإصلاحات الداخلية، في مجال قانون الأسرة، من أجل التخفيف من هذا الشرخ الكبير بين النموذجين.

كانت تونس من أولى الدول المبادرة بإدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية بشكل جعله يتضمن مقتضيات تضمن نوعا من المساواة بين الجنسين فألغت التعدد، والتطليق الإنفرادي من قبل الزوج، واعترفت بحرية الزواج. لكن رغم ذلك يبقى بعض من هذه التعديلات نظريا، فقد أثبتت الممارسة أن المجتمع لا يقبل بزواج التونسيات من أجنبي غير مسلمين، وتحدث بعض الوقائع عن تونسيات مقيمات بالخارج تزوجن من أجنبي فأرغمن بسبب ذلك على العودة إلى تونس، حيث تم حبسهن في بيوت العائلة، كما انتزعت منهن جوازات السفر حتى لا يلتحقن مرة أخرى بأزواجهن، وقد تدخل المساعي الدبلوماسية الأوروبية إن كن يتمتعن بجنسية أجنبية لدعمهن على اعتبار أنهن من الرعايا الأوروبيين.²⁷

سعى المغرب في نفس السياق إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات في مجال الأحوال الشخصية، متعلقة

يطرح نفسه بحددة لدى الجالية الأجنبية المسلمة بأوروبا عموما، ويشكل أحد مشاغل حكومات الدول الغربية لارتباطها بالهجرة الآتية من الجنوب، وخصصت للموضوع عدة نقاشات عامة وسياسية، يتم معالجتها من طرف مسؤولين سياسيين ولجان رسمية، من أجل وضع حلول أكثر استجابة لواقع المهاجرة. وقد تم طرح مجموعة من الحلول كالمطالبة بتطبيق أحكام التشريع المغربي على النساء المهاجرات في الديار الأوروبية، حفاظا على التقاليد والثقافة المغربية، لم يلق هذا الحل ترحيبا لأنه يتنافى والمبادئ الكونية لحقوق الإنسان.²⁴ ومن أجل حل وسط وتوفيق بين القانون الوطني المحافظ على ثقافة البلد الأصلي للمهاجر المسلم وبين قانون دولة الإقامة الاعتيادية، الذي يتجاهل هوية المهاجر ويعمل على استيعابه، اقترح جون ايف كارلييه (Jean Yves Carlier) في أطروحته، معيار «سلطان الإرادة»²⁵، كحل للمشاكل المتعلقة بالأحوال الشخصية للجالية الأجنبية عموما، والمسلمة خصوصا بأوروبا، ويسمح هذا الاقتراح -معيار الإرادة- للأطراف المعنية بحق التقرير في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وذلك باختيار إما قانونهم الوطني وإما قانون إقامتهم الاعتيادية كقانون واجب التطبيق على أحوالهم الشخصية.²⁶

يعبر مشكل الأحوال الشخصية لدى المهاجرة بصفة خاصة والأسرة المغربية في بلاد الإقامة عموما، عن أحد مظاهر التناقضات الصارخة بين إشكالية الهوية

القانون الغربي أن المرأة والرجل أصبحا يتقاسمان أعباء مشتركة مما يبرر حقوقا متساوية. وتطرح أيضا مشاكل عديدة تخص حضانة الأطفال، والزواج المختلط الذي يتم إبرامه في شكله المدني وهو ما يعتبر فاسدا في نظر القانون المغربي، كما لا يمكن أن تترتب عليه آثار عقد الزواج الشرعي، لأنه يتم دون مراعاة للشروط الجوهرية التي ينص عليها قانون الأحوال الشخصية (المدونة)، كعقده أمام عدلين، وتسمية مهر الزوجة، وحضور الولي، وإسلام الشخص الأجنبي الذي يريد الزواج بامرأة مغربية... ينظر إلى هاته الشروط في القوانين الأوروبية، بأنها تمس بحقوق الإنسان وحق الفرد، وتخرق مبدأ المساواة وحرية العقيدة.²³

تفضل النساء المهاجرات حينما يحصلن على الجنسية الأوروبية، الاحتكام إلى القوانين الأوروبية بدل التشريع المغربي، فينجم عن ذلك عدة مشاكل قانونية بمجرد عودتهن إلى المغرب، فمثلا المرأة التي تحصل على الطلاق وفق القانون الأوروبي تبقى رغما عنها في ذمة زوجها حسب التشريع المغربي، ويمكن أن تتعرض إلى عقوبة السجن إذا ما تزوجت من جديد، ومن النساء من تم مطالبتهن بالرجوع إلى بيت الزوجية من طرف الزوج الأول، -حتى وإن تزوجن مرة أخرى- لأن الزوجة لازالت في عصمته حسب قانون بلد الأصل، وهي منفصلة عنه حسب قانون دولة الاستقبال.

أصبح موضوع الأحوال الشخصية

دراسة : المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج

التشريعي الذي يحتم على المهاجرة التأقلم والاندماج باعتماد قوانين وتشريعات وعادات دول الاستقبال لأنها الأفضل، تتناسى الحق في الاختلاف وتحرم المهاجرة من تتبع قوانين بلادها والتمسك بهويتها وثقافتها مع ضرورة التعايش في وطن الإستقبال دون استيلاء أو مغالاة.

بالإضافة إلى المشاكل القانونية، تعيش المهاجرات نفس وضعية المهاجر الذي يتعرض للحيث والإقصاء، ويتعرض أكثر من غيرهن للإستغلال في الظل، مما يفاقم من هشاشة وضعيتهن

بعض المشاكل التي كان يطرحها في الخارج تطبيق القانون القديم للأحوال الشخصية (المدونة). بالرغم من ذلك فإنه حتى وإن كان النص الجديد أكثر جرأة عن سابقه وبدا متأثراً بالفلسفة الكونية لحقوق الإنسان، فقد تم الإبقاء على بعض المواد النابعة من المفاهيم الشرعية والثقافية للأسرة في الإسلام. كما أن أثر هاته الإصلاحات على نسبة مهمة من النساء تبقى سطحية لأن الأمر يتعلق بعقليات وذهنيات أكثر منه بقوانين²⁹.

إن الإنكباب على التثاقف

بأمور الزواج والطلاق والولاية والنفقة... وجاءت المدونة الجديدة بمجموعة من المستجدات مقارنة بالمقتضيات الواردة في الأحوال الشخصية السابقة، كإقرار مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في رعاية الأسرة، وفي سن الزواج، وإقرار مبدأ الطلاق الإتفاقي، كما تم تقييد إمكانية التعدد بشروط شرعية صارمة تجعل منه شبه مستحيل...²⁸.

لقد طرح القانون الجديد للأسرة بوضوح ولأول مرة مسألة الحقوق الأسرية للمغاربة المقيمين بالخارج (مادة 14-15) ويحتوي على مادة تسعى لحل

الهوامش

23 - محمد مصلح، تفاعلات الهجرة من الناحية الاجتماعية، ضمن سلسلة الندوات، هجرة المغاربة إلى الخارج، لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2000، صص. 135-136-137-138.

انظر أيضا : خالد برجواوي، امتياز الذكورة في القانون الدولي الخاص المغربي، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، عدد خاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، صص. 6-7-8-9-10.

24 - جميلة أوحيدة، المرأة المغربية المهاجرة والحلول الرسمية الحالية الهولندية، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، عدد خاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ص ص. 23-24.

25 - Carlier (Jean Yves) : «Autonomie de la volonté et statut personnel, Etude de DIP», Thèse de doctorat d'Etat, LOUVAIN-La NEUVE, oct, 1991, p. 456.

انظر أيضا : جميلة أوحيدة، ن.م، ص. 36.

26 - جميلة أوحيدة، ن.م، ص. 36.

27 - خديجة المضمض، هجرة النساء، الهجرة القسرية : النوع والنزوح، نشرة دورية، م.س.ذ، ص. 18.

. انظر المادة 4، المادة 19، المادة 78، من مدونة الأسرة وفق آخر التعديلات، سلسلة المعرفة القانونية للجميع، الدار البيضاء، دار الإنماء الثقافي، ط1، 2010، ص ص. 16-20-36.

. موفد المجلة المغربية، مدونة الأسرة تعالج قضايا الجالية المغربية المهاجرة بحكمة العقل...وحكمة القانون، المغربية : المهاجرات المغربيات يقتحن الحداثة والعمولة، العدد 122، الرباط، 2010، ص. 33-37. انظر أيضا ، مدونة الأسرة، م.س.ذ، ص. 19.

- تم إصدار أول مدونة تتعلق بأحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية في سنة 1957 مباشرة بعد الإستقلال، وقد عرف القانون عدة تعديلات كان آخرها تعديلات 1993، بعد خطاب غشت 1992 الذي أعلن هوجبه الملك الحسن الثاني أن المدونة ستصبح من اختصاص الملك. وسيثير مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية التي ساهم فيها البنك الدولي، حفيظة مجموعة من الهيئات الدينية كرابطة علماء المغرب، جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية... فأصدرت بيانات تنديدية ضد بنود مشروع الخطة، وقمض عن ذلك تأسيس الهيئة الوطنية لحماية الأسرة المغربية في 7 نونبر 1999. وسيتوج هذا الخلاف بمسيرتين وطنيتين متعارضتين، مسيرة الدار البيضاء التي نظمها معارضو الخطة، وأخرى بالرباط نظمتها الهيئات المساندة للمشروع. وسينتهي الجدل بتشكيل لجنة ملكية استشارية لتعديل قانون الأحوال الشخصية في 27 أبريل 2001، وإصدار قانون رقم 03-70 في 3 فبراير 2004 بمقتضاه صدر قانون الأسرة (المدونة).

كعاملات.

- المهاجرات في سوق العمل بين الهشاشة ومحاولة الاندماج

لم ينظر للمرأة المغربية في بداية هجرتها من باب المصالح الاقتصادية الكبرى المشتركة بين بلدان الانطلاق وبلدان الوصول، وكعامل للتنمية، حيث عاشت المرأة المهاجرة -الآتية من بلد ثقافته مختلفة، ويعاني من وضع اقتصادي هش- على الهامش بسبب بلدها وجنسها، وستشجع الاتفاقية اللاحقة في أواسط التسعينيات، على إثر إعلان برشلونة، الدول المتعاقدة على الاعتراف بالدور الأساسي للمرأة في التنمية، مما يقر بضرورة تمكين المرأة المهاجرة من حقوقها كاملة في المسكن والعمل³⁰.

يعتبر العمل أحد المؤثرات الهامة المعبرة على مدى قدرة المهاجرة على الاندماج في سوق الشغل، فالحصول على الوظيفة والمساهمة في إدارة الشؤون العامة كلها توحى بالاندماج في بلدان الاستقبال، غير أن وضعية النساء المهاجرات العاملات تختلف حسب ظروف هجرة كل امرأة، فكما تختلف وضعية المرأة المهاجرة في إطار التجمع العائلي عن وضعية المهاجرة اقتصاديا، كذلك تختلف وضعية المهاجرة بصفة قانونية عن تلك الخاصة بالمهاجرة غير الشرعية.

اتسمت مشاركة النساء اللواتي

التحقن بأزواجهن بدول المهجر خلال السبعينيات في سوق العمل بالضعف، بحكم الأمية التي كان يعاني منها أغلبهن وجهلتهن للغة بلد الاستقبال لقد عمل بعضهن كخدمات في البيوت، وفي أحسن الحالات اشتغلن بمهمة التنظيف في إدارات أو فنادق... تعرض بعضهن للحيث نتيجة التمييز الحاصل بينهن وبين النساء الأصليات، كما خولت لهن وظيفة الإنجاب مداخيل إضافية، شكلت دعما لأزواجهن ولأسرهن بموطنهن الأصلي³¹.

عانت المهاجرات الرائدات من عدم الاستقرار فيما يخص العمل، وشكلن مجموعات مقصية ومهمشة، وبتوسع شرائح المهاجرات وتباين مستواهن الثقافي وفئاتهن العمرية، تعددت وظائفهن بين وظائف دولية وغير مرتبة، وأخرى متوسطة، وبعض الوظائف ضمن الأسلاك العليا... ويمكن اعتبار هاته المرحلة، بداية التفاعل بين المجتمعات المصدرة والمستقبلة حيث أصبحت المرأة سواء الحضرية أو القروية تشكل قوة عاملة يمكن الاعتماد عليها، وقد انعكس ذلك على عائدات الهجرة بالإيجاب على مواطنهن الأصلي، إذ استثمرت المهاجرات في العقار والخدمات وشراء الحلي والمجوهرات... وكثيرا ما كن يحملن معهن عند العودة إلى بلدهن الأصلي خلال العطل الموسمية، إلى جانب الهدايا، بعض البضائع المعروضة للبيع، وبفضلهن تمر منتجات متنوعة، حيث لا تتردد بعض النساء في إقامة شبكة اقتصادية غير رسمية.

مثل دخول النساء المهاجرات إلى عالم الشغل عاملا مهما في التحول الاجتماعي ووضع المرأة، كما أضحت اليد العاملة النسائية تشكل القاعدة الصلبة في اقتصاديات بلدان الاستقبال، إلا أنهم يعانون من التهميش والتمييز، فالأجور التي تتقاضها بعض النساء المهاجرات لا زالت هزيلة ولا ترقى إلى المستوى المعمول به ببلد الاستقبال، وعلى سبيل المثال، يماثل أجرهن 26% من الأجر الذي تحصل عليه العاملة البلجيكية، و78% من أجر العاملات الفرنسيات، وهو أقل بنسبة 76% من أجر الإسبانيات، وتعمل المرأة المهاجرة 46 ساعة في الأسبوع، بينما لا تعمل المرأة الإسبانية إلا 28 ساعة في نفس المدة. يعد هذا التمييز خرقا للمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان، وقد تحدثت كثيرات منهن عن المشاكل التي لحقت بهن كعاملات نتيجة امتناعهن عن الاستجابة للتحرشات الجنسية من طرف رؤسائهن، وتعرض العديد منهن لأعمال انتقامية

32 ...

تعمل النساء المهاجرات بصفة غير قانونية في قطاعات الخدمة، ويمثل العنف والاعتداء والتمييز أهم المشاكل لهذا النوع من المهاجرات، ويتصف وضعهن بعدم الاستقرار، أغلب الوظائف التي يعملن فيها ترفضها الأوروبيات ويعتبرنها غير ملائمة لمؤهلاتهن. كما تحس المهاجرة بغربة كاملة في العمل، أو في العلاقات الاجتماعية الخارجية، حيث لا تخضع وظائف العمل في البيوت لنفس التشريع القانوني الذي تخضع

دراسة : المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج

علماء الفلك من أجل القيام ببعض المهمات العلمية الخاصة من طرف المرصد الفلكي الفرنسي، وغيرهن من النماذج التي تأثرت في المدارس بالثقافة الغربية، وممن يحملن شواهد علمية، استطعن أن يندمجن مهنيا وسياسيا واقتصاديا، وتبقى نسبتهن منخفضة مقارنة مع غالبية المهاجرات، وأحيانا يكون هذا الاندماج على حساب الهوية الثقافية والدينية للمهاجرة. ■

المجتمعات المستضيفة، أمثال رشيدة داتي³³، التي تولت مناصب مهمة بفرنسا، التي أصبحت عضوة بصوف حزب الإتحاد من أجل حركة شعبية بزعامة نيكولا ساركوزي، والناطقة باسم ساركوزي خلال معركته الانتخابية الرئاسية في 14 يناير 2007، ثم وزيرة في حكومته. برز أيضا اسم الشابة المغربية الأمازيغية المزداة بقرية بني شكر الفقيرة (تبعد عن مركز الناظور بـ 28 كيلو متر)، إلى جانب المرشح الرئيس الاشتراكي فرانسوا هولند، نجاه بلقاسم فالو. لتصبح أحد الوجوه البارزة في حكومة هولاند كناطقة رسمية باسم الحكومة الفرنسية ووزيرة لحقوق المرأة، إضافة إلى نماذج أخرى برز صيتها في مجموعة من البلدان الغربية في المجال العلمي والجمعي أمثال سعاد السباعي في إيطاليا³⁴، ومريم شديد عاملة الفلك³⁵، المنحدرة من أسرة متوسطة بأحد الأحياء الشعبية بدرب السلطان، التي اختيرت ضمن أحسن

له الوظائف الأخرى، نظرا لخصوصية العلاقة بين المشغل والعاملة، وتواجه النساء المهاجرات بصفة غير قانونية العديد من العقبات في سبيل أية محاولة لتنظيم وضعهن.

نخلص إلى أن اندماج المهاجرات يتطلب سياسة شاملة تستهدف المهاجر والأصلي، تسمح من جهة بترسيخ قوانين وثقافة دولة الاستقبال لدى المهاجرة، وقبول من جهة أخرى إلى قبول السكان الأصليين للمهاجر وثقافته، كما يفترض الاندماج إعادة التنشئة الاجتماعية لكل من المهاجر والأصلي من أجل التعاون وقبول الآخر مع اختلافه وتفردته. إلا أن الصعوبات التي تعيشها المهاجرة لا تسينا المظاهر الإيجابية للهجرة النسوية المغربية بالخارج، المتمثلة في عدد مهم من النساء المغربيات اللواتي استطعن إسماع أصواتهن بالخارج، وحققت منجزات نوعية على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتمكن من إعطاء نماذج منخرطة وفاعلة في

الهوامش

30 - فاطمة مسدالي، المرأة المغربية المهاجرة ومسألة الاندماج، ضمن الشيخوخة المستطابة في الخارج، المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2008، ص. 29-30.

31 - فاطمة مسدالي، واقع المرأة القروية بدول المهجر، البادية المغربية، م.س. ص. 88-89.

- قدرت نسبة جالية النساء المغربيات اللواتي يشتغلن فعليا في فرنسا بـ 28.4% في أواخر 1974، أي أكثر من 9700 امرأة عاملة، وهو ما يعادل 4.6% من مجمل النساء العاملات من كل الجنسيات. وإذا كانت الأغلبية الساحقة من المهاجرين المغاربة الذكور تعمل في القطاع الثاني (تصنيع الحديد، البناء،...) فإن النساء العاملات يتجمعن في القطاع الثالث بنسبة 61.8%، حيث يعملن ضمن موظفي الخدمة (خدمات، طاهيات، قيمات على المنزل،...)، وبعضهن موظفات في التجارة أو الإدارة. انظر :

عبد الله البارودي، المغرب : الإمبريالية والهجرة، ترجمة المركز العربي للوثائق والدراسات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ط1، 1979، ص. 171-172.

32 - لبنى البكاري، م.س. ص. 84. انظر أيضا : فاطمة مسدالي، واقع المرأة القروية...، م.س. ص. 91.

33 - انظر : رشيدة ذاتي الوجه المغربي الجديد، الذي أعطى انطلاقة قوية لموقع الجيل الجديد من المهاجرات، مجلة المغربية...، م.س.د. ص. 8.

34 - انظر : سعاد السباعي : أول مغربية تفوز بمقعد برلماني في إيطاليا، مجلة المغربية...، م.ن. ص. 14.

35 - انظر : مريم شديد أول عاملة فلك عربية تغزو القطب المتجمد الجنوبي، مجلة المغربية...، م.ن. ص. 18-19.

